التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة - خلال فترة الحماية الفرنسية 1881-1956

Naturalization in Tunisia between acceptance and opposition during the period of French protection 1881-1956

د.محمد بوطيبي*

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة المدية– الجزائر

****

تاريخ الإرسال: 2018/05/20 **تاريخ القبول: 2018/11/16** **تاريخ النشر: 2018/12/31**

الملخص: اعتمدت السلطات الفرنسية سياسة التجنيس في تونس، بهدف تحويل التونسيين عن شخصيتهم، وهويتهم الوطنية، وتحويلهم بالتدريج من مواطنين تونسيين إلى مواطنين فرنسيين. ولقيت هذه السياسة استجابة عند بعض التونسيين، بحيث أقبلت فئة منهم على طلب الجنسية الفرنسية والتجنس، الذي شمل فئات إجتماعية مختلفة من حيث الجنس والعمر والوظائف، مقابل صمت الحكومة التونسية وعلماء الدين الرسميين الذين لم يوضحوا موقف الدين الإسلامي من التجنيس، عكس إخوانهم من عامة الناس والمفكرين ورجال الدين الذين رفضوا الجنسية الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: التجنيس؛ تونسيين؛ المؤتمر الزيتوني؛ اللجنة المؤقتة للمسلمين التونسيين المجنسين

Abstract: The French authorities have adopted a naturalization policy in Tunisia, with the aim of transforming Tunisians from their identity, their national identity and gradually converting them from Tunisian citizens to French people.

A group of Tunisians has applied for French nationality and naturalization. Which included different social groups in terms of sex, age and trades. face to the silence of the Tunisian government and religious scholars who do not explain the position of the Islamic religion of naturalization, unlike their brothers of the general public, intellectuals and religious who refused French nationality.

keys words: Naturalization, Tunisians, Zaytouni Conference, Interim Committee of Tunisian Naturalized Muslims.

* الباحث المُرسل: bt.med@hotmail.com

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

مقدمـــة:

بهدف ضرب الهوية والمقومات الشخصية التونسية اعتمدت السلطات الفرنسية سلسلة من القوانين والتشريعات لتجنيس الشعب التونسي خلال فترة الحماية 1881-1956، ومن العوامل التي ساهمت في رغبة تجنس التونسيين هي تعلم بعض التونسيين في المدارس الفرنسية، واحتكاكهم بالفرنسيين، ورغبة بعضهم الوصول إلى نفس الرتبة الاجتماعية الفرنسية، أو بدافع كسب الوظائف العمومية الاجتماعية، وتسهيل السلطات الفرنسية قوانين التجنيس، فإن بعض التونسيين طالبوا بالجنسية الفرنسية لكسب الحقوق المدنية الفرنسية. وبالفعل فقد حققت السياسية الفرنسية تحقيق أهدافها الأولية، المتمثلة في تجنيس التونسيين وسلخهم عن الجنسية الأصلية خلال الفترة الاستعمارية، فما هي استجابة التونسيين لسياسية التجنيس الفرنسي؟ وما هي الفئات المجنسة؟ وما هو موقف النخبة الفكرية الدينية والسياسية من ظاهرة التجنس في البلاد التونسية؟ في ظل تهافت الشباب العربي على المواطنة والتجنس بالجنسيات الأوربية المختلفة.

1 ظاهرة التجنس في تونس في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20:

لقد بلغ عدد المجنسين التونسيين ما بين 1891 إلى غاية 1937 م حوالي 1146 مجنسا لدى فئات القصر والبالغين، منهم 17 تجنسوا بالجنسية الفرنسية ما بين 1891-1998م، في الوقت الذي تجنس فيه ثلاثة مغاربة وجزائريين اثنين، وسودانيا واحد من الجاليات العربية المتواجدة في المملكة التونسية، من أصل 296 مجنسا من السكان المتواجدين في تونس. فبموجب المرسوم المتعلق بمنح الجنسية للفرنسيين الصادر بتاريخ 29 جويلية 1898م ومرسوم 28 فيفري 1899م،[1] تجنس 80 مسلما تونسيا ما بين 1898-1910م، منهم 71 بالغين، 9 قاصرين[2] موزعين على النحو التالي

تطور عدد المجنسين التونسيين ما بين 1899-1910م.

السنة	1899	1902	1903	1904	1906	1908	1909	المجموع
المجنسين	1	7	14	12	10	10	13	80

D. G. A. C. C. Statistique Générale de Tunisie 1914 ; op. cit, p :26

[1] (EL GOUL). Yahia. NATURALISATION ET NATIONALISME EN TUNISIE DE L'ENTRE DEUX GUERRE. TUNIS ; centre de publication universitaire de MANOUBA, 2002, p. 85.

[2] D.G.A.C.C. Statistique Générale de Tunisie 1914 ; op.cit., p :26 .

في هذه الفترة بلغ عدد المجنسين الجزائريين خمسة مجنسين، ونفس العدد عند المغاربة، والأتراك،[1] غير أن الإحصائيات التي نشرت في المجلة الأهلية*[2] la Revue Indigène قدرت عدد المجنسين التونسيين خلال نفس الفترة ب55 مجنسا، في الوقت الذي تجنس 182 مسلما في المغرب الأقصى، أما في الجزائر فقد تم إحصاء 551 طلبا مقبولا من الجهات الوصية و214 طلبا مرفوضا من الجهات المشرفة على التجنيس، بحيث تجنيس337 جزائريا ينتمون إلى مختلف الزوايا والطرق الصوفية، أما المجنسات الجزائريات فقد بلغ عددهن 32 امرأة متجنسة. [3]

بينما عرفت فترة 1911-1914 تجنس سبعة تونسيين، منهم اثنين بالغين وخمسة دون سن الرشد، بينما تجنس أحد عشر من أصول جزائرية وثلاثين آخرين من أصول تركية، وواحد وسبعون يهوديا. [4] منهم مجنسين اثنين من التونسيين المسلمين وثلاثة يهود تونسيين، في الوقت الذي تجنس مسلمان جزائريان ويهوديان من أصول جزائرية مقيمين في تونس. [5] كما تجنس 85 آخرين ما بين 1911-1923م بموجب مرسوم 3 أكتوبر 1910، بينما سجلت عملية التجنس عددا أقل ما بين 1915-1924 حوالي 38 مجنسا. [6]

وفي عام 1921 بلغ عدد المجنسين المسلمين التونسيين 1030 مجنسا، أما يهود تونس فبلغ عددهم 5549 مجنسا، في الوقت الذي بلغ عدد المجنسين الأوربيين، منهم 10442 ايطالي مجنس، و1389 مالطي مجنس، ومجنسين آخرين من جنسيات أخرى. [7]

ومن خلال الإحصائية التي قدمها البرلماني بيرتو دي بيليسي peirto de plessy بتاريخ 23 مارس 1925، والتي بينت عدد المسلمين المجنسين في تونس بعد صدور قوانين 20

---

[1] D.G.A.C.C, op.cit. p.26 .

[2] مجلة شهرية ـ تأسست عام 1905، تهتم بشؤون الأهالي شمال إفريقيا التابعين للمستعمرة الفرنسية، تصدر في آخر كل شهر، بباريس من أشهر محرريها أندري وايس، روار دو كارد، آرثير غيار. حولها أنظر:

La Revue Indigène, paris: n° 83,84, juillet /out 1911

[3] Ou Bourdarie. Paul, «les temps nouveaux de l'Algérie», in R Indigène, Paris: n° 83,84, juillet/out 1911. P.404, 405.

[4] D.G.A.C.C, op.cit. p.26 .

[5] D.G.A.C.C, Statistique Générale de Tunisie 1913, p.24 .

[6] EL GOUL, op.cit, p.85.

[7] الكزد علي رضا، أحداث التجنيس من خلال الصحافة في تونس سنتي 1923-1933. (رسالة ختم الدروس)، معهد الصحافة وعلوم الأخبار بالجامعة التونسية، تونس، 1979-1989، ص47.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

ديسمبر 1923، والذي أصبح ساري المفعول في الفاتح جانفي 1924م، فقد تجنس 346 مجنس من الأهالي التونسين بالجنسية الفرنسية، منهم 332 تونسيا، أغلبهم من اليهود (276)، 56 مسلم مجنس، وواحد لم تذكر ديانته في هذه الوثيقة، في الوقت الذي تجنس14 جزائريا بالجنسية الفرنسية منهم 9 مسلمين، و5 يهود آخرين.[1] وخلال نفس الفترة كان 166 ملفا لطلب الجنسية قيد الدراسة، موزعة على النحو التالي: 134 طلب من اليهود التونسيين، و32 ملفا خاص بالمسلمين التونسيين إلى غاية 31 ديسمبر 1924م.[2]

لقد تجنس الكثير من التونسيين بالجنسية الفرنسية، حيث بلغ عددهم من شهر جانفي 1924 إلى غاية آواخر شهر ديسمبر 1933 تعداد 626 مجنسا، منهم 522 راشدا (بالغا)، بنسبة 58,1 % رجالا و41,9 % نساء و404 قاصرا،[3] ويمكن تقدير عدد التونسيين المجنسين البالغين بحوالي 455 مجنسا في ديسمبر 1926م، و575 مجنس في ديسمبر 1927. وعموما فإن ظاهرة التجنيس انتشرت بين التونسيين طيلة فترة عشرينات القرن الماضي، مع انخفاض نسبي في الثلاثينات، كما يوضحه الجدول التالي.[4]

تطور عدد المجنسين التونسيين مابين 1924/ 1937

السنة	1924	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1933	1937
العدد	56	156	183	248	144	105	22	5	2	0

GOUL, NATURALISATION ET NATIONALISME op. cit. , p. 86.

فقد ترجع أسباب انخفاض التجنيس في الثلاثينات إلى حملة التي شنها المفكرون ورجال الإعلام التونسيين ضد ظاهرة التجنيس في الصحف والمجلات والتجمعات المختلفة، وكذلك علماء الدين الذين كفروا المجنسين في العالم الإسلامي، وكذلك مقاطعة الأهالي المحافظين ضد بني جلدتهم المجنسين، وحرمانهم من الصلاة في المساجد

[1] I.H.S.M.N.T ; M.R.E ;Dos :1/167 ; Le ministère plénipotentiaire ; 24 -01-1825 ;p168.

[2] IBID ; p169

[3] GOUL, op.cit., p.86.

[4] IBID, p.86.

والدفن في المقابر الإسلامية، وكذلك رفض بعض الشباب المحافظين الزواج من الفتيات المجنسات.

ومن أسباب ارتفاع عدد المجنسين في فترة العشرينات، هو التسهيلات القانونية في منح الجنسية للتونسيين، حيث سمح أمر 20ديسمبر1923 للراغبين في الحصول على الجنسية التصريح ببعض المعلومات الأساسية، وشرط المعرفة السطحية للغة الفرنسية، بالنسبة لليهود التونسيين عند بلوغهم سن الواحد والعشرين سنة.

فكان يشترط على التونسيين للحصول على الجنسية الفرنسية الأداء الطوعي للخدمة العسكرية البرية والبحرية الفرنسية. أو الحصول على الشهادات والأوسمة المذكورة في القانون رقم 4، أما التونسيون المتزوجون بأجنبيات فرنسيات أو من جنسية أخرى، بشرط أن يكونوا مسجلين في محاكم سلطة الحماية، وقدموا خدمات هامة بالنسبة للدولة الفرنسية.[1]

لقد شمل التجنيس أحيانا كل أعضاء الأسرة، كما تبينه الوثيقة التي أرسلها ممثل الإقامة العامة الفرنسية في تونس إلى وزير الصحة العمومية الفرنسية، بتاريخ 7 جويلية 1952 للنظر في أمر التجنس الجماعي لعائلة الرثني في حمام الأنف بالعاصمة التونسية، والمكونة من الأسماء التالية: الرثني عز الدين، قدور، محمد، المنوبي، الهادي. وقد تحصل هؤلاء على الجنسية الفرنسية مرة واحدة بموجب مرسوم 16جوان 1925م، والعقد المبرم مع أبيهم الذي يخول لهم حق التجنس.[2]

2-الفئات الاجتماعية المجنسة :

2. 1- حسب الوظائف:

تعتبر الطبقة البرجوازية المتعلمة باللغة الفرنسية أكثر الفئات تهافتا على الجنسية الفرنسية إضافة الفئات الأخرى التي كانت تربطها مصالحا مع الاستعمار الفرنسي،

[1]- M. R. E, à Monsieur Briand Ministère Des Affaires Etrangères -A.S Des Naturalisations En Tunis, 14-01-1928. B:166, DOS :167 , F:116,117,

[2] -A.N.T, le Ministre Plénipotentiaire Délégué à La Résidence Générale De France à Tunis, 01-07-1952, S : E, C: 705 – DOS: 2, Doc: 145.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

وأصحاب الوظائف هامة في الإدارة الفرنسية.[1] والشرطة، الجيش، عمال البريد، ورجال الدرك، المتقاعدين، الفلاحين، التجار، الحرفيين وأصحاب المقاهي.[2]

فإذا أخذنا ولاية سوسة كعينة من الولايات التونسية في مطلع 1934، فالذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية ينحدرون من الفئات الاجتماعية التالية: 2 أصحاب مهن حرة، 10 اسكافيين، 17صحافي، 11حرفيين، 5 نجارين، 24 فلاح، 4 فرق عمل، 18 متقاعدا في الجيش، 7دركين، 3 عمال البريد، 1جندي، 2 من عناصر الشرطة، 9 عمال في القطاع العام.[3]

إن المجنسين لم يكتفوا بكسب الجنسية فقط، بل غيروا أسماءهم العربية الإسلامية إلى أسماء فرنسية مسيحية، لأهداف معينة، ومن هؤلاء مثلا نذكر حميدة بن محمد بن سليمان بن علي الخلفاوي الذي أصبح اسمه سليمان أميدي وذلك بموجب قراري وزاري.[4]

2.2 - حسب الفئات العمرية والجنسية:

لم يقتصر التجنيس على الفئات البالغة فقط، بل شمل مختلف الفئات العمرية الأخرى، حيث بلغ عدد القصر المجنسين خلال 1912، 1922، 1923 على النحو التالي: 17،10،21، أي 37 مجنسا خلال فترة السنين الثلاث السالفة الذكر.[5]

كما مست ظاهرة التجنيس النساء أيضا، حيث تجنست حوالي 15 امرأة تونسية من مجموع 118 إمرة من الجاليات الأوربية واليهودية في تونس خلال سنة 1922، طبقا المرسوم 3 أكتوبر 1910، الذي يسمح للنساء المتزوجات واللائي ينحدرن من أباء مجنسين لهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية.[6]

3. اللجنة المؤقتة للمسلمين التونسيين المجنسين:

من المعروف أن الجمعيات تؤسس أحيانا للدفاع عن بعض الحقوق، ومنها هذه الجمعية (le comité provisoire des musulmans tunisiens naturalisées) التي كانت تتركب عضويتها من المجنسين الأتي ذكرهم:

---

[1] EL GOUL, Op.cit., p.90 .

[2] Ibid., p.91.

[3] Ibid., p.91 .

[4] الزيدي علي، الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية1904-1945، مطبعة دار نهى، تونس، ط 1، 2007، ص 353.

[5] I.S.H.M.N.T , A.Q.O,Mouvement des naturalisations en 1923. B 166,Dos: 1, s/dos: 167 ,F:94.

[6] IBID,F:92.

محمد صالح التركي أمين عام، عباس سالم السعيدي: كاتب عام، الشاذلي القرايري: كاتب الجمعية، عبد الحكيم الأكودي: أمين للمال، محمد التقية: مساعد مالي ومختار الشيخ عضو في الجمعية.[1]

لقد حاولت مجموعة من الفتيات التونسيات المجنسات بالجنسية الفرنسية الدفاع عن قضاياهن وانشغالهن بتأسيس "لجنة المسلمات الفرنسيات المجنسات"
(le comité des musulmanes naturalisées françaises) ، المؤسسة من طرف الفتيات التونسيات اللائي تجنس أبهاؤهن بالجنسية الفرنسية للدفاع عن القضايا والمشاكل التي كانت تعاني منها الفتيات المجنسات خاصة مشكل الزواج مع الشباب التونسي المسلم، لذلك رفعت الفتيات التونسيات عريضة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية-ل إليزي L. ELYSEE، تشتكي من وضع القانون حيالهن باعتبار أن قانون التجنيس يعتبر أولاد المجنسين فرنسيين بقوة القانون عند سن البلوغ، وهذا القانون كان محرجا للفتيات التونسيات، بسبب رفض الكثير من الشباب المسلمين الزواج بهن، لأن الأولاد الذين يتم إنجابهم منهن يصبحون فرنسيين وليس مسلمين. لذلك طالبت الفتيات التونسيات النظر إلى أحاسيسهن المتمثلة في الرغبة في إنجاب أبناء تونسيين، بدل إكراههن على الزواج من أشخاص فرنسيين.[2]

لقد بادر المجنسون بتشكيل جمعيات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بتأسيس جمعيات، ومنها جمعية التونسيين المسلمين المجنسين الفرنسيين، التي اتخذت بالعاصمة التونسية من أجل الدفاع عن حقوق المسلمين المجنسين، والمطالبة بإدماجهم كمواطنين فرنسيين، لكن السلطات الفرنسية قامت برفض تأسيس الجمعية في الفاتح ديسمبر 1937م.[3]

4. تونسيون مجنسون يدفنون في المقابر المسيحية:

نتيجة رفض غالبية المجتمع التونسي دفن المجنسين في المقابر الإسلامية، وفشل الحكومة والمسؤولين في ذلك المسعى، أصبح المجنسون التونسيون يدفنون بعد وفاتهم في المقابر المسيحية، أو مقابر خاصة بهم، أو مشتركة وفقا للتشريعات الفرنسية. فبموجب الاتفاقية الرسمية بين الباي والمقيم العام في تونس فرانسوا مونصرون[4]،François Monceron، القاضية بتأسيس مقابر خاصة بدفن المجنسين

[1] C.D.N, chez les naturalisés. 03-02-1937. B.3- 37,

[2] C.D.N, Celles Qui Luttent Pour Redevenir Tunisiennes. 23-04-1948. B.3- 37, n°04,

[3] A.N.T ;S :S.M.N.T , c :17, d ;1 , Liste des sociétés musulmanes non autorises ,p.22.

[4] الدقي نور الدين،وآخرون، المجتمع التونسي والاستغلال الاستعاري، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، المطبعة الرسمية، تونس، دط، ص 104.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

التونسيين[1]، بحيث انتشرت عملية دفن المجنسين في مقابر خاصة أو مسيحية في مختلف المناطق التونسية، حيث دفن خلال 1935/1934 في المقابر الأرثوذكسية 17جثة مجنسة، كما يبينه الجدول التالي:

إحصائيات دفن المسلمين في المقابر المسيحية الأرثوذكسية 1935/134.

المنطقة / السنة	بنزرت	جربة	قابس	الكاف	صفاقس	سوسة	تونس	مدنين
1934	/	1	/	1	1	1	2	1
1935	2	2	2	/	1	2	2	/

C. D. N, INHUMATION DES MUSULMANS FRANÇAIS. 1934/1935. B. 3- 37, F :n°04.

كما هُيِئَت مقابر خاصة بدفن المجنسين التونسيين، والتي دفن فيها 18 مجنسا خلال نفس الفترة.[2] ومن بين المجنسين المدفونين في المقابر المسيحية نذكر محمد بن شعبان الذي دفن في مقبرة جنود الصرب الذين لقوا حتفهم في مدينة بنزرت أثناء الحرب العالمية الأولى.[3] واستعملت الإدارة الفرنسية القوة بالاستعانة بالأمن والجيش المعزز بالطائرات لدفن المجنسين في المقابر الإسلامية، كما حدث في مقبرة فيريل عام 1933، ودفن زوجة رئيس جمعية المجنسين المدعو القبائلي في مقبرة الزلاج.[4]

5. موقف التونسي المعارض للتجنيس ومحاربته:

لقد شغل التجنيس بال فريق من أبناء الأمة التونسية. وبديهي أن يكون خلاف وعدم إجماع حول هذه المسألة، نظرا لاختلاف مصالح الأفراد، واختلاف العادات ودرجات التأثر بين المفكرين التونسيين. وأن يكون لكل شخص موقفه الخاص من تلك المسألة من مسلمين ويهود وفرنسيين والأجانب الآخرين المقيمين في تونس، لكن المهم في هذه الدراسة هو معرفة موقف المسلمين في هذه الموضوع باعتبارهم السواد الأعظم في البلد[5]

[1] C.D.N, Naturalisation en Tunisie. 07-07-1934. B.3- 37, no1/23.

[2] C.D.N, INHUMATION DES MUSULMANS FRANÇAIS. 1934/1935. B.3- 37, F :n°04,

[3] الزيدي، مرجع سابق، 356.

[4] C.D.N, 12-051933. B.3- 37, n°08, مشكلة دفن المجنسين في المقابر الإسلامية

[5] الصافي أحمد، « تجنيس التونسيين»،ج التونسي، ع: 11،34 شوال 1328هـ/ 24-10-1910، ص2.

1-5 موقف النخبة ورجال الإعلام المعارض للتجنيس:

إن مسألة التجنيس لم تكن ذات أهمية لديهم كما كان الحال عند العناصر اليهودية، وذلك لأسباب كثيرة منها: جهل المسلمين لمدلول التجنيس، فالفكرة التي كانوا يتصورونها هي أن:" التجنس هو بمعني التجرد عن كل شيء يجعله مسلمين وهذا الاعتقاد يرتكز في عقولهم متى قيل لهم بأنه مجرد ما يتجنسون يكرهون على التخلي عن حقوقهم الشخصية التي قررتها الشريعة الإسلامية»[1]

وكانت هذه الفئة ترى أن القضايا المتعلقة بالمواريث والنكاح والطلاق لا ينظر فيها طبقا الشريعة الإسلامية، التي تلاءم عاداتهم وتقاليدهم الموجودة في الشريعة الإسلامية، وفي اعتقادهم أنهم لا يقدرون على الحياة بدونها، بل يبقون خاضعين لقوانين يجهلونها ويتوجسون الشر منها، لذلك فالفئات المتنورة تحاشت التجنيس خوفا من اتهامها بالردة والعمالة للفرنسيين، وفضلت الاهتمام بمسائل التي تخدم الأمة التونسية، في الوقت الذي فضلت فئة أخرى منهم التجنس بالجنسية الفرنسية.[2]

والحقيقة كانت هناك فئة من الشباب المتنورين الذين لهم روابط بالأجانب ويحملون أفكارا عصرية، لكنهم رفضوا التجنس، لما له من انعكاسات ونقد من طرف المجتمع الذي ينظر إليهم كمنفصلين عنهم، وأن هذه الفئة لا تشاطر أسرار وألأم إخوانهم التونسيين، ورغم ذلك فقد طالبوا بتحسين حالة المواطنين الأدبية والمادية.

فقد عبر المحامي أحمد الصافي عن نظرة المجتمع التونسي للمجنسين، في المقال الصادر في العدد 34 من جريدة التونسي بعنوان:" تجنيس التونسيين" بأن الفئات الشبابية المطالبة بالجنسية الفرنسية كانت في نظر المجتمع التونسي فئة مرتدة، ليس لها مكانة في الأسرتين التونسية والفرنسية، لذلك فإن الكثير من التونسيين كانوا ينبذون فكرة التجنيس باستثناء فئة قليلة منهم.[3] بينما اعتبر طرف آخر أن التجنيس بما يحمله من شروط ومزايا على المجنسين كما هو حال قانون التجنيس 1910م، الذي يقضي من صاحبه الخروج عن أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، كالمواريث، الأنكحة والطلاق، والأوقاف، وأنه ليس من المسلمين من يرضى الخروج عن دينه مقابل التجنيس، وأن التجنيس الذي فتحته الدولة الحامية مقتصر على العنصر

[1] الصافي أحمد، «تجنيس التونسيين-1- » ، التونسي، ع 34، 24-10-1910، ص 3.
[2] نفسه، ص 3.
[3] نفسه، ص 3.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

الإسرائيلي، الذي برهن التاريخ تلبسه بجميع صفات المغلوب التي لا تمس عقائده والأحكام سعيا وراء الأرباح.[1]

لقد حاول أحمد الصافي إيجاد حل وسط لقضية التجنيس الذي بموجبه جعل القانون الفرنسي التونسيين محرومين من التمتع بشريعتهم في مسائل المواريث والأنكحة والطلاق. فاقترح أحمد الصافي على السلطة الحاكمة أن يكون التونسيون مواطنين فرنسيين خاضعين لأحكام الشريعة الإسلامية، على حد قوله:"نحن نسلم أن تجنيس كافة المسلمين مع بقاء حقوقهم يصعب أن تسلم به كل الأفكار وأنها الطريقة الوحيدة التي تمكن من حل مشكلة المسألة الأهلية بشمال إفريقيا"، وبالتالي يجب على السلطات الفرنسية أن تحذو حذو الدول الأوربية، التي تحكم عددا كبيرا من المسلمين، لكن منحتهم حقوقهم الشخصية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية.[2]

أما الشيخ عبد العزيز الثعالبي فقد طالب من الفقهاء وحماة الشريعة الإسلامية إصدار مدونة تبين موقفهم من مسالة التجنس، على حد قوله: " أو ليس من الواجب اليوم على حملة الشريعة الإسلامية وحماتها أن يلتفوا إلى ملقاة الخطر الذي داهمهم بفتح باب التجنس في وجهها ويؤلفوا للمسلمين كتابا يجمعون فيه بين الهوا والتيسير، ويكون أكثر انطباقا على قابلية الأمة ومرونة بالنسبة للمدنية العصرية"[3]

وفي شأن التجنيس كتب الطاهر حداد شعرا في شأن التجنيس تحت عنوان: بين مارق وخادر، تم نشره في جريدة البدر عام 1923م، يقول فيه:

يقاد إلى جهل وفقر وذلة ومحنة تجنيس تليها فجائع
أفق أيها الشعب المهان فقد أتوا إليك بتجنيس لعلك تدع
وأيد لهم بالحس أنك ماجد وإن كنت في بؤسك فجنسك أرفع.[4]

بينما اعتبر علي كاهية أن المجنس يجب أن ينظر إليه بعين الاحتقار والازدراء، فكل من يخرج من جامعته ويدخل في الجامعة الأجنبية بدافع كسب بعض الامتيازات والمصالح الدنيوية والمنافع المادية، وبذلك فالمجنس يحتقر من طرف بني جنسه الذين كان معهم سابقا، وحتى من أخذ جنسيتهم. فصار المجنس التونسي بدون ماض لا يستطيع

[1] ج الحاضرة، «التجنس بالجنسية الفرنسية»، ج الحاضرة، ع: 1074، 17-10-1910، ص 4.
[2] الصافي أحمد، «تجنيس التونسيين-2-»،التونسي،ع:35، 28 شوال 1838هـ/31-10-1910م، ص3
[2] الثعالبي، « سانحة» ، ع:34، ج التونسي، ع: 11،34شوال 1328هـ/ 24-10-1910،ص2.
[4] جعفر ماجد، الطاهر الحداد، د ط، قرطاج، مطبعة مصنع الكتاب بالشركة التونسية للتوزيع، تونس: دت، ص 170، 171.

الافتخار بماضيه لأنه أصبح ابن يومه، بقوله:" والادعاء بالانتساب لقوم لا يغير الحقيقة ولا يصير الدعي أصيلا حتى يكون البربري لاتيني الجنس ويصبح ابن تيزي وزو ولد جبال الألب ولا

يخفى ما في هذا من توبيخ للضمير لمن لم يكن من الحمير".[1]

وكان أحمد توفيق المدني من أشد المعارضين لقانون التجنيس عام 1923م[2]، إذ يقول ما خاننا يومئذ إلا المجلس الشرعي، الذي امتنع عن إصدار فتوة رسميةصد التجنيس، ويضيف قائلا:". . . ذهبت إليهم واحدا واحدا فكنا نقابل بالتقدير والاحترام"، ويقول في شأنهم:". . . مصابيح الظلام نصروا الظلام وقاوموا النور، نقل لكم بصراحة إن التجنيس حرام وكفر، وقال بعضهم وهو الشيخ محمد بن يوسف أننا لا نستطع إطلاقا وبأية صفة من الصفات إعلان ذلك لا قولا ولا كتابة بالتهديد، فالقرار الذي صدر منهم قاس وشديد ونحن لا نستطيع أن نتمرد-أي نهان- في آخر أعمارنا، قلت محتجا صاخبا أتخشونهم والله أحق أن تخشوه إن كنتم مؤمنين، اتفقوا عليه وهم كارهون عندما كانوا يسمونه سيدي الحبيب خادم فرنسا المطيع عامله الله بما يستحق، إلا المفتي الحنفي الشيخ العلامة محمد بن الخوجة فقد قال كلمة الحق جاهر بردة المجنس رحمه الله ورضي عنه".[3]

وعاتب أحمد توفيق المدني أنصار التجنيس بالقول التالي:" أما صغار العلماء فقد جاهروا بكلمة الحق. . . إذا أسقطك العلماء فسيرفعك الشعب بمجدك الله، وكان فيما بعد شأن يذكر علما وعملا، أما رجال المجلس الشرعي فقد توليت قولا وتولى أصحابي كتابة تنشر فضيحتهم ومهاجمتهم، ومعاملتهم بما يستحقونه زراية وتحقيرا وكانت العامة تقول عند مرورهم: انظروا شيبة جهنم".[4]

ولمحاربة التجنيس وكشف أدواره، فقد فكر أحمد توفيق المدني وعثمان الكعاك ومحي الدين القليبي، هذا الأخير صاحب تحرير جريدة الأمة في نشر كتاب يحتوي حوالي

---

[1] كاهية علي، «التجنس»،ج الصواب، ع:401، 18 محرم 1342هـ/ 31-08- 1923م، ص1.

[2] المدني أحمد توفيق, حياة كفاح (مذكرات) في تونس 1905-1925. ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، ص 313.

[3] نقلا: عن م.أ.ت.ح.ت، وثائق نصية وشفوية، رجال الدين والحركة الوطنية التونسية 1881-1930، أحداث الثلاثينات من خلال الذاكرة، م.أ.ت.ح.و، تونس، 1993، ص39.

[4] المدني، مرجع سابق، ص 281، 282.

* يبدو أن هذا العمل لم يعرف النور لأن أحمد توفيق المدني تم تفيه للجزائر في تلك الفترة إلى الجزائر.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

ثلاث مائة صفحة* تحت عنوان مسألة التجنيس بإشراف إدارة العصر الجديد، ولكن لم نحصل على هذه النسخة التي روجت لها جريدة العصر الجديد.[1]

أما علي بوشوشة صاحب جريدة الحاضرة على مسألة التجنيس وبين موقفه اتجاه ذلك من خلال مساءلة مع السيد هنري تريدون Henri Tridan، رئيس جريد لاديباش تينيزيان الناطقة باسم الإقامة العامة [2] أن مسألة تجنسين النخبة المثقفة لا يمكن أن تحقق لهم المساواة مع الفرنسيين، وهذا الموضوع مرفوض تماما من طرف علي بوشوشة.

إن التجنيس لم يكن الغرض منه كسب الجنسية فقط، بقدر ما كان يهدف إلى تغيير البنية الاجتماعية للمجتمع التونسي، في إطار مشروع سياسي عام سطرت له السلطة الفرنسية، بغية دمج الأمة التونسية في الأمة الفرنسية، كما بينه الرئيس الفرنسي:" إن تونس مرتبطة بالأمة الفرنسية إلى الأبد". [3] وأن المارق عن دينه ممقوت عند الله والناس أيضا. وقلب التجنيس الأنساب ونسب المواريث عند المرأة ومنعها من حقها في التصرف في مالها وطرح إشكالية تغيير أحكام القانون الفرنسي طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[4]

إن غيرة بعض التونسيين لم تتوقف عند رفض التجنيس واقعا وفكرا، بل حاربوا الفكرة أصلا، وذلك بمحاولة إيقاظ همم السلطة الحاكمة، وذلك بإرسال رسائل إلى الباي التونسي، منبهين إياه بخطورة الوضع الذي انجر عن تجنس التونسيين، وفي هذا الصدد نشير إلى رسالة السيدين أحمد الدرعي والطيب العمري، هذا الأخير رسالته كانت تحمل توقيع ستين مواطنا من جهات السرس الرافضين لمسألة التجنيس والنتيجة هي محاكمة أحمد الدرعي والطيب العمري بتهمة الإساءة لسمو الباي طبقا للمادة 67 بستة أشهر سجنا مع الإسعاف بقانون التأجيل، طبقا للفصل الخامس من قانون المرافعات.[5]

2-5 موقف علماء الدين من التجنيس:

يري بعض المفكرين ورجال الدين التونسيين، ومن هؤلاء جماعة الزيتونة أن التجنيس هو نوع من الردة عن الإسلام، كما بينه محمد المختار بن محمود، رئيس تحرير

[1] د.ت، « مسألة التجنيس»، العصر الجديد، ع: 166، 05 جمادي الثانية 1342هـ/ 13-01-1924، ص1، 2.

[2] العربي علي، علي بوشوشة حياته وأثاره، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس،2000، ط1، ص21، 22.

[3] C.D.N, B.3- 37, n°01, 1923-10-02. ماذا يريدون من التجنيس.

[4] العربي، المرجع السابق، ص25.

[5] المنصور، « ابن رشيق لدى العدلية التونسية»، ج المبشر ،ع:20، 05-02-1924م/ 280جمادي الثانية 1343هـ، ص1، 2.

المجلة الزيتونية في المقال المنشور في نفس المجلة في شهر جوان 1937، بأن: "حكم الله في المجنس هو أنه مرتد يعامل معاملة المرتدين، وتنطبق عليه جميع أحكامهم. وذلك لأن حقيقة المرتد هو الراجع عن الإسلام".[1]

فهناك من لم يجيز دفن المجنسين في مقابر المسلمين، مثل الشيخ إدريس بن محفوظ الشريف بصفته عضو في المجلس الشرعي التونسي، ومنهم من كَفَّروا المجنسين، مثل الشيخ أحمد عياد في الفتوى المنسوبة إليه، والتي نشرتها **جريدة الأمة** بتاريخ 13 نوفمبر 1923.[2] فهو الوحيد من الشيوخ الحاملين لشهادة التطويع الزيتوني الذي بين موقف الشريعة من التجنيس خلال تلك الفترة، في الوقت الذي كان شيوخ الزيتونة يتهربون من هذه المسألة التي أثارها طلاب جامع الزيتونة في بداية القرن الماضي.[3]

واعتبروا أن التجنيس مصيبة من المصائب التي زلزلت المسلمين في دينهم الإسلامي، وأن التجنيس كان عاملا مثيرا للفتن الكبرى في البلاد التونسية، ومصدرا للاضطرابات المتنوعة، وسبب في تشتيت شمل بعض العائلات، وتحقين الأحقاد بين الأقارب والأسر، خاصة بعد التكفير الرسمي للمجنسين التونسيين.[4]

لقد حاول علي كاهية معالجة مسألة التجنيس في مطلع سنة 1923، عندما أحجم المشايخ عن تقديم فتوى تجيب عن طلبات الأهالي المتعلقة بمسألة التجنيس في البلاد ومن خلال معالجة الموضوع من شقه الديني دون جوانبه السياسية والأدبية، واعتبر المفكر علي كاهية أن المجنس مرتد عن الإسلام بقوله: "كنت في مباحثاتي بشأن التجنيس أتمسك بهذه النظرية المعضدة بالآية الكريمة فأعتبر المجنس مرتدا خارجا عن دائرة الإسلام"، وليس بمرتكب لمعصية أو كبيرة كما يدعيه أنصار التجنيس، باعتبار أن التونسي المجنس، تصبح تطبق عليه القوانين السارية المفعول، وبذلك يفقد حق عصمة الطلاق على المرأة، وفي حالة وفاته يلغى الميراث الإسلامي، ويقتسم أولاده الإرث بالمساواة، وليس حظ الأنثى بحظي الذكر طبقا للشريعة، ومسألة تحكيم الشريعة بين المسلمين وغيرها من المسائل الإسلامية الأخرى تفتقد منه.[5]

---

[1] بن محمود محمد المختار، «حكم الله في التجنيس»، مج الزيتونية، مج الأول،جُ 10، جوان 1937، 492. ص 3.

[2] الزيدي، مرجع سابق، ص354.

[3] زيتوني، « العلماء والتجنيس«، ج الصواب، :418، 24جمادي الثانية 1324هـ/01-02-1924،ص 2.

[4] بن محمود محمد المختار، «حكم الله ي التجنيس»، مج الزيتونية، مج الأول، جُ 10، مقال سابق، ص488.

[5] كاهية، «التجنس»،ج الصواب،ع: 401، مقال سابق، ص2،1.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

بينما اعتبرت فئة أخرى من التونسيين في ظل غياب فتوى صادرة من هيئة عليا تمثل الدولة التونسية أن التجنيس هو كبيرة وليس ردة عن الإسلام أو خروج عن الملة، وأن المجنس لم يخرج من دائرة الإسلام وحجتهم في ذلك أن الإيمان قول وعمل، وترك العمل

ليس كفرا ما لم يتخلى المجنس عن أحكام الإسلام. [1]

إن مسألة التجنيس عرفت منعرجا حاسما عام 1930، بسبب رفض التونسيين دفن إخوانهم المجنسين في المقابر الإسلامية، كما هو الحال في قريتي أكودة وحمام سوسة بجهة الساحل التونسي، وأصبحت مسائل مواراة جثث المجنسين تثار على المستويات المحلية، وتتناولها الصحف التونسية.

ومن أشهر القضايا التي تبين تعنت التونسيين في رفض دفن المجنسين في مقابر المسلمين هي معارضة أهالي مدينة بنزرت دفن رئيس المجنسين المسمى محمد شعبان بعد وفاته في 02 جانفي 1933م، والتي هيجت المجتمع التونسي في المناطق الداخلية التي تفاعل معها سكان العاصمة، وساندتها خلايا الحزب الحر الدستوري، خاصة محمد والحبيب بورقيبة اللذين أصبحا الناطقان باسم الحزب الدستوري في مسألة التجنيس، وسبب لهما صراعا مع أنصار الحزب الحر الدستور. [2]

فالأمر السابق تم عرضه على المراقب المدني لكي يتفاوض مع الأهالي الذين بدورهم رفضوا ذلك الأمر، حتى وصل به الأمر إلى عرض المسالة على قاضي الجهة، وهذا الأخير تعذر بعدم إصدار فتوى إلا إذا كانت بطلب خطي مكتوب من المراقب المدني نفسه، تلك المسألة التي فصل فيها في النهاية الشيخ المفتي إدريس بن محفوظ بن شريف، وأفتى بحرمة دفن المجنس في المقبرة الإسلامية، ومنهم محمود بن شعبان، باعتبارها أول فتوى رسمية في البلاد التونسية، ناتجة عن عضو ينتمي للمجلس التشريع ببنزرت. [3]

رغم ذلك تعنّت أهالي بنزرت، ومنعوا أهل الميت من دفنه في المقبرة الإسلامية، وأخذت

[1] نفسه،ع: 404، مقال سابق، ص2.
[2] روشاد وجونس،« أزمة التجنيس بتونس سنة 1933»، مج التاريخية المغربية،ع: 8، 1977، ص 128.
[3] الزيدي، المرجع السابق،ص356.

المسألة منحى صعبا للغاية، بحيث لم يجد أهله من يتبعهم في الجنازة، ولا من يقرأ عليه القرآن من المؤدبين كما جرت العادة التونسية. مما جعل السلطات تقوم بدفنه في مقبرة جنود الصرب بمدينة بنزرت، التي أعدت لدفن المقاتلين الصرب أثناء الحرب العالمية الأولى.

والقضية الثانية تتمثل في مسألة دفن ابن المجنس عبد السلام الصبايحي، الذي تم دفنه في أحد مقابر المسلمين باعتباره لم يكن راشدا، وأنه لا يتحكم في اتخاذ قراراته.[1] ولذلك تم إحداث مقبرة خاصة بدفن المجنسين عن غيرهم من المسلمين التونسيين بفعل المعارضة الشديدة الوطنيين المسلمين.[2]

ونتيجة تكفير المجنسين حاولت فئة منهم استدراك الأمر بتأسيس اللجنة التحضيرية للمسلمين التونسيين المعتنقين للجنسية الفرنسية للرجوع للجنسية التونسية، بينما اغتنمت فئة أخرى قضية إخراج مجنس متوفى تم دفنه في مقبرة الزلاج، وبعد دفنه بيومين تم إخراجه من قبره، واعتبروا أن التجنيس لا شيء فيه وأنه لا يوجب التكفير في هذه المسألة علما بأن الحكومة قامت بترسيم مقبرة خاصة بدفن المجنسين.[3]

3-5 المساجد مؤسسات لرفض التجنيس :

إن فكرة التجنس لم تكن مقبولة لدى فئات المجتمع التونسي، لدرجة منعهم تأدية الصلاة في المساجد، وأصبح السكان يعايرونهم وينظرون إليهم نظرة احتقار، كما لاحظه الكاهية المكلف بمنطقة قصور الصف في نظرة الأهالي التونسيين للمجنسين نظرة احتقار وكره، كما أشارت بعض التقارير الأمنية إلى تظاهرة الأهالي في آخر جمعة من شهر سبتمبر 1941 بمسجد سيدي الطاهر بكاف القصور التابعة لقيادة المهدية قصد إبعاد المجنسين عن تأدية صلاة الجمعة في المسجد المذكور، ووصفهم بمختلف العبارات، ومن هؤلاء نذكر المجنس سالم بن محمد بن مبروك المدعو الأحمر الصافي بصفة شرطي متقاعد. ومن بين الناشطين في احتجاجات منطقة كاف القصور: المدعو عبد الله بن علي بن علية متقاعد عن وظيفة ساعي بريد وجملة من المحرضين الآخرين ضد التجنيس وهم: عبد الرحمن بن أحمد البوزيدي، محمد بن ساعد البوزيدي، علي

[1] الزيدي، المرجع السابق،، ص356.

[2] حسني عبد الوهاب، تونس وجامع الزيتونة، إعداد: علي الرضا الحسين،الدار الحسينية للكتاب، سوريا،1421 هـ /2000م، د ط،ص142.

[3] بن محمود، « حكم الله ي التجنيس»، مج الزيتونية، المقال السابق، ص488.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

بن أحمد البوزيدي، طاهر بن أحمد المرواس الحلوي، حمودة بن أحمد الفاضل، محمد بن امحمد الشتوي، عبد الرحمان بن فرج جدي، بأمر من إمام المسجد وحمودة بن محمد الحفيان.[1]

لقد شاعت مسألة مفادها أن أحد المجنسين أعلن توبته، فهل تقبل توبته ويدفن في مقابر المسلمين؟ لذلك اجتمع شيخا الإسلام على المذهبين الحنفي والمالكي بمناسبة ليلة عرفة لعام 1933، والتي نشرت جريدة الصواب بتاريخ 14أفريل 1933م تحت عنوان "حول فتوى التجنيس". وحين اجتمع المجلس الشرعي أجاز شيوخ المذهب المالكي بجواز ذلك عكس شيوخ الحنفية الذين اختلفوا لدرجة الشجار بينهم، وتمسكا اثنان منهما بعدم قبول تلك التوبة، لاقتناعهما بأن التوبة غير ممكنة لتعذر الإقلاع بالفعل. ورغم أن المسألة لم يفصل فيها فإن فتوى الأزهر* أصبحت هي المرجع لدى جماعة المسلمين.[2]

وظل العلماء التونسيين على موقفهم السلبي من مسألة التجنيس بعدم إصدار فتوى في شان التجنيس، ففي عام 1937 نشر محمد بن سالم مقالا يعاتب فيه العلماء على موقفهم المتخاذل من التجنيس بقوله: أن الدستوريين قدموا سؤالا لشيخ الإسلام وعلماء الدين، وطلبوا منهم الإفتاء في مسألة التجنيس فلم يجيبوهم عن سؤالهم وهذا دليل. . . على أن مشايخ الإسلام (تأمل) لم يرَوا خطرا من مشروع الإسلام. وبين صدق مقولة " قطعت جهيزة كل خطيب.[3]

4-5 المؤتمر القومي الزيتوني الثالث ومسألة التجنيس:

إن مسألة التجنيس كانت مطروحة بشدة في وسط جامع الزيتونة، مما جعل الطلبة الزيتونيين يلحون على ضرورة إصدار فتوى شرعية من طرف العلماء التونسيين تبين موقف الدين الإسلامي من ذلك، حيث قام أحد الزيتونيين بنشر مقال في جريدة الصواب في الفاتح فيفري 1924 تحت عنوان: "العلماء والتجنيس"، يهدف لتوضيح موقف العلماء من هذه المسالة، بقوله:"طالما ترقبت وتشوقت أبصارنا للنظر في جواب علمائنا عن السؤال الذي أورد عليهم مرارا العديدة وهو ما حكم الله في التجنيس والمجنس فلم أر من سميع ولا من مجيب عن هذا السؤال. "[4] ولعل أهم العوامل التي

[1] -A.N.T, le Caid De Mahdia au Premier Ministre, S: E, C: 705, DOS : 2, Doc : 123 ; 28,10-1941.

[2] C.D.N, B-3-37, NO : 19. حول فتوى التجنيس 14-04-1933.

[3] بن سالم محمد،« حول مشروع التجنيس» ، العصر الجديد تونس: ع 165، 28 جمادى الأولى 1342هـ/ 05-01-1924، ص1، 2.

[4] زيتوني، «العلماء والتجنيس «، ج الصواب، ع418، السنة 20، 01-02-1924، ص3.

جعلت إدارة جامع الزيتونة تعقد هذا المؤتمر المتأخر لمناقشة مسألة التجنيس التونسي هي مساءلة عامة الناس والطلبة الزيتونيين عن موقف العلماء من مسألة التجنيس، وظهور فتاوى لشيوخ العالم الإسلامي توضح موقفهم من التجنيس في ظل سكوت شيخ الزيتونة وعلماء المحسوبين على البلاط.

وعليه فقد تم عقد المؤتمر القومي الزيتوني الثالث ما بين 15-17 نوفمبر 1955م/ 15-17 ربيع الأول 1375هـ بالزيتونة، تحت إشراف الباي محمد الأمين الأول* وبحضور العرش التونسي، الحكومة التونسية، مشيخة الإسلام، الوزراء السابقون والزعماء، المشيخة العلمية، القضاء الشرعي والعدلي، مديرو المعاهد، الإتحاد العام للشغل التونسي، الإتحاد العام للفلاحة التونسية، والإتحاد العام للصناعة التونسية.[1]

وفي هذا المؤتمر ظهرت معارضة للتجنيس، حيث طالب أعضاء المؤتمر من المجنسين التونسيين بضرورة العودة فورا إلى الجنسية الأصلية القديمة مع كافة فصول عائلاتهم، كما ندد المؤتمرون بمواقف الحكومة الفرنسية إزاء الطلبات التي قدمها الأهالي التونسيين رغبة في التجنس، وفي الأخير طالب المؤتمرون من كافة الهيئات الجمعيات والمؤسسات المساندة والوقوف إلى جانب هذا البيان الصادر في حق التجنيس.[2]

خـــاتمة:

لمحو الشخصية العربية والمقومات الشخصية، اعتمدت السلطات الفرنسية سياسة التجنيس في مستعمراتها الإفريقية والأسيوية وفي دول المغرب العربي، ومنها الشعب التونسي المسلم.

لقد أعطت السلطات الفرنسية سياسة التجنيس في تونس أهمية كبرى، بسبب تغليب العنصر الفرنسي على العنصر الإيطالي، لأن الإحصائيات الرسمية تشير أن عدد الإيطاليين في تونس كانوا أكثر عددا من الفرنسيين، لذلك كان الهم الأكبر في سياستها هو تغليب العنصر الفرنسي بمنح الأجانب والمحليين الجنسية الفرنسية.

اعتمدت السلطات الفرنسية جملة من القوانين والمراسيم لتنظيم عملية التجنيس، وقبول ملفات التونسيين المطالبين بالجنسية الفرنسية، الذي تتوفر فيهم مجموعة من الشروط والالتزامات.

---

[1] د.ت، « الهيئات التي شرفت الافتتاح»،مج الزيتونية، ج 8، المجلد9، نوفمبر 1955، ص411.

[2] د.ت، «لائحة في تأييد الطلبة التونسيين المتجنسين بالجنسية الفرنسية «،مج الزيتونية، ج 8،لج9، نوفمبر 1955، ص515.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

لقد استجابت فئة لا بأس بها من التونسيين للمطالبة بالجنسية الفرنسية خلال فترة الحماية الفرنسية على تونس.

وشملت ظاهرة فئات مختلفة من أبناء الأمة التونسية، سواء من حيث الجنس، فئات الأعمار، والفئات الشغيلة.

لقد وقفت فئات اجتماعية بمعارضة التونسيين بمقاطعتهم وضربهم ومنعهم من أداء الصلاة في المساجد وتحريم إتباع جنائزهم وحرمانهم من الدفن في المقابر الإسلامية. كما قامت النخبة المحافظة ورجال الدين والإعلام بمحاربة الظاهرة للحد من الظاهرة نفسها.

البيبليوغرافيا:

1. جعفر ماجد، الطاهر الحداد، د ط، قرطاج، مطبعة مصنع الكتاب بالشركة التونسية للتوزيع، تونس، دت.

2. حسني عبد الوهاب، تونس وجامع الزيتونة. إعداد: علي الرضا الحسين، وريا:الدار الحسينية للكتاب، تونس، دط، 1421 هـ /2000م.

3. الدقي نور الدين وآخرون، المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري، د ط، المطبعة الرسمية، تونس: دت.

4. الزيدي علي، الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945، مطبعة دار نهى، تونس، ط1، 2007.

5. العربي علي، علي بوشوشة حياته وأثاره، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، ط1، 2000.

6. الكزد علي رضا، أحداث التجنيس من خلال الصحافة في تونس سنتي 1923-1933. (رسالة ختم الدروس)، معهد الصحافة وعلوم الأخبار بالجامعة التونسية 1979-1989.

7. م. أ. ت. ح. ت، وثائق نصية وشفوية، رجال الدين والحركة الوطنية التونسية 1881-1930، أحداث الثلاثينات من خلال الذاكرة. تونس: م. أ. ت. ح. و، 1993.

8. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (مذكرات) في تونس 1905-1925. ج1، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

9. ج الحاضرة، «التجنس بالجنسية الفرنسية»، ج الحاضرة، ع: 1074، 17-10-1910.

10. د. ت، «لائحة في تأييد الطلبة التونسيين المتجنسين بالجنسية الفرنسية"، مج الزيتونية، جُ 8، مج9، نوفمبر 1955.

11. د. ت، « الهيئات التي شرفت الافتتاح»، مج الزيتونية، جُ 8، المجلد9، نوفمبر 1955.

12. د. ت، « مسألة التجنيس»، العصر الجديد، ع: 166، 05جمادي الثانية 1342هـ/ 13-01-1924.

13. روشاد وجونس،« أزمة التجنيس بتونس سنة 1933»، مج التاريخية المغربية، ع: 8، 1977.

14. زيتوني، « العلماء والتجنيس»، ج الصواب، :418، 24 جمادي الثانية 1324هـ/01-02-1924.

15. الصافي أحمد، « تجنيس التونسيين»،ج التونسي، ع: 11،34 شوال 1328هـ/ 24-10-1910.

16. لصافي أحمد، «تجنيس التونسيين-2-»، ج التونسي، ع:35، 28 شوال 1838هـ/31-10-1910م.

17. لي كاهية، «التجنس»،ج الصواب، ع:401، 18 محرم 1342هـ/ 31-08- 1923م.

18. د المختار بن محمود، «حكم الله في التجنيس»، مج الزيتونية، مج الأول،جُ 10، جوان 1937.

19. محمد بن سالم،« حول مشروع التجنيس»، العصر الجديد تونس: ع 165، 28 جمادى الأولى 1342 هـ/ 05-01-1924.

20. المنصور، « ابن رشيق لدى العدلية التونسية»، ج المبشر،ع: 20، 05-02-1924م/ 280 جمادي الثانية 1343هـ.

21. A. N. T ; S :S. M. N. T , C :17, D ;1.

22. A. N. T, S : E, C: 705 – DOS: 2.

23. -C. D. N, B. 3, 37.

24. -I. H. S. M. N. T ; M. R. E ;Dos :1/167.

25. -M. R. E, B:166, DOS :167 .

26. -D. G. A. C. C, Statistique Générale de Tunisie 1913.

27. -La Revue Indigène, paris: n° 83,84, juillet /out 1911.

28. -Yahia. (EL GOUL). NATURALISATION ET NATIONALISME EN TUNISIE DE L'ENTRE DEUX GUERRE. TUNIS : C. P. U de MANOUBA, 2002.